BOOK 20-12-2012 12/23/12 11:27 PM Page 1

بمناسبة انعقاد القمة الخليجية الـ ٣٣ في المنامة (٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢):

كتب أجنبية

ترجمة: ناجي العرفاوي
arafna712@yahoo.co

مجلس التعاون الخليجي .. تحديات الحاضر وآفاق المستقبل

لقد أرخى ما يسمى «الربيع العربي» بآثاره على مختلف الدول العربية وبلدان الشرق الأوسط بدرجات متفاوتة وقد امتدت هذه التداعيات لتشمل بطبيعة الحال مجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان إضافة إلى مملكة البحرين التي ستحتضن قمة مجلس التعاون الخليجي الثالثة والثلاثين على مدى يومي ٢٤ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

يعتبر محمد الرمادي في الكتاب الذي ألفه بعنوان «مجلس التعاون الخليجي: تحديات المستقبل» أن مجلس التعاون ازدادت أهميته في خضم التحولات العميقة التي تهز بلدان العالم العربي مع تنامي دور هذه الكتلة المكونة من ستة دول بقيادة المملكة العربية السعودية ؟ لا يقتصر هذا الدور على النواحي الاقتصادية بحكم الثروات النفطية الكبيرة التي تزخر بها منطقة الخليج العربي الاستراتيجية بل إنه يشمل أيضا الجوانب السياسية.

يقول الكاتب: «لقد تجازوت أهمية هذا الدور الذي يلعبه مجلس التعاون الخليجي حدوده الإقليمية نظرا إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع بها هذه المنطقة الحيوية في العالم وضخامة الثروات النفطية كما أن مجلس التعاون الخليجي بات يعتبر لاعبا دوليا بارزا من حيث الاحتياطي النقدي المتراكم لدى الدول الأعضاء».

يعتبر المؤلف في كتابه أن هناك إرهاصات على بداية تشكل مجلس تعاون خليجي جديد أكثر تأثيرا وحضورا مع خطط لتوسيع عضويته ليضم كلا من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية، مع السعي في الوقت نفسه لتقوية وتعزيز العلاقات التي تربط هذا الكيان الخليجي مع الشركاء التجاريين ؟ الحاليين منهم والناشئين ؟ سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي أو بالولايات المتحدة الأمريكية أو بالدول الآسيوية ؟ وخاصة أن كل الدلائل تظهر أن محور الاقتصاد العالمي بصدد التحول إلى القارة الآسيوية حيث أصبحت الصين تمثل قاطرة حقيقية للاقتصاد العالمي إضافة إلى تنامي الاقتصاد الهندي وتواصل صعود بقية النمور الآسيوية التي حافظت على استقرارها الاقتصادي في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تواجه تحديات اقتصادية ونقدية متزايدة أرجعها بعض المحللين إلى وصول النموذج الرأسمالي الغربي إلى حالة من التشبع.

يرى المؤلف أن الواقع الاقليمي والدولي - وخاصة التحديات والرهانات الكبيرة التي خلقها الربيع العربي - هو الذي دفع القيادات السياسية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي الستة للشروع في بلورة سياسات جديدة من شأنها أن تزيد في تعزيز عرى التعاون الوثيق بين الدول الخليجية الأعضاء من أجل مواجهة التحديات والتهديدات المتزايدة بأكثر قوة. في هذا الصدد بالذات تتنزل الدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة جديدة متقدمة ؟ الاتحاد الخليجي.

ساهم في هذا الكتاب الهام ثلة متميزة ضمت ثلاثين من الأكاديميين والاختصاصيين الذين ركزوا على عدة قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة تشكل تحديات تواجه الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في عديد المجالات مثل تنويع مصادر الدخل وتطوير قاعدة الاقتصاد غير النفطي وتنامي معدلات البطالة في صفوف الشباب ومشاركة المرأة في الحياة العامة وجهود التنمية الاقتصادية والسياسية والتدفقات الاستثمارية من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي وآفاق الإصلاح التربوي والتعليم الالكتروني.

تطرق هذا الكتاب الهام أيضا إلى عدة قضايا أخرى حساسة تهم دول مجلس التعاون الخليجي مثل الأمن النفطي المستدام وتطوير مصادر الطاقة المتجددة والأمن الغذائي وحوكمة الشركات وتكريس الشفافية وخلق بيئة جاذبة لتطوير القطاع الخاص، إضافة إلى سياسة الحوكمة في إدارة الصناديق السيادية الخليجية التي تسهر على استثمار رؤوس الأموال الخليجية الفائضة.

يتعمق الكتاب أيضا في التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك مسألة العملة النقدية الموحدة والتي لا تزال تصطدم بالكثير من العقبات، إضافة إلى المديونية وإصدار الصكوك وتطبيق حقوق الملكية الفكرية وتقييم المخاطر وبرامج التحفيز المالي المستدامة على المدى البعيد.

يوم ١٠ مايو ٢٠١١ احتضنت العاصمة السعودية الرياض القمة التشاورية لقادة مجلس التعاون الخليجي في خضم الأحداث التي كانت تشهدها العديد من الدول العربية وقد تدارس القادة الخليجيون آنذاك مسألة توسيع نطاق المجلس ليضم كلا من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

كثر الجدل آنذاك في العالم العربي وبقية دول العالم عن السبب الذي يجعل الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والغنية بثرواتها النفطية الكبيرة تسعى آنذاك لضم دولتين عربيتين أخريين تفتقران للموارد الطبيعية وتصدران اليد العاملة فوق ذلك كله وما هي الفائدة الاستراتيجية التي ستجنيها دول مجلس التعاون الخليجي. لقد تعددت التأويلات والتفسيرات السياسية والجيو-ستراتيجية في محاول للوقوف على أبعاد ذلك القرار الذي اتخذته دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد جاءت «الثورات العربية» و ما نجم عنها من تداعيات متتالية لتبرز مدى الحاجة إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوثيق الأمن في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في ظل وجود «هلال شيعي» يمتد من إيران إلى لبنان وقطاع غزة، مرورا بالعراق وسوريا.

لقد قيل على سبيل المثال إن دول مجلس التعاون الخليجي ترغب في إنشاء جبهة سنية موسعة ومحافظة تضم المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية في مواجهة التحديات والأخطار الاقليمية والدولية والحفاظ على الانجازات والمكاسب التي تحققت والبناء عليها من أجل المضي بجهود التنمية قدما إلى الأمام. اعتبر المحللون أن مسألة توسيع مجلس التعاون الخليجي ليضم المملكة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية من شأنه أن يكسب المجلس عمقا استراتيجيا وديمغرافيا مهما يمتد من المحيط الأطلنطي إلى مياه الخليج ؟ بما يسمح بكسر «الهلال الشيعي».

لا شك أيضا أن الدول الستة الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في حاجة إلى تعميق عمقها الديمغرافي السني الاستراتيجي وهو ما يفسر انفتاحها على كل من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية إضافة إلى تبني استراتيجية ازدادت وضوحا خلال الأشهر الماضية وهي تقوم على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وحتى التنسيق الأمني مع تركيا التي تمثل لاعبا مهما في منطقة الشرق الأوسط. إذا ما سقط نظام بشار الأسد وقام بدله نظام جديد يعكس الأغلبية السنية في سوريا فإن ذلك قد يصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي ويساهم في خلخلة ما أصبح يعرف بالهلال الشيعي الذي يمتد من إيران إلى قطاع غزة ؟ مرورا بكل من العراق وسوريا ولبنان ؟ وهو «هلال شيعي» يظهر مدى الفائدة الاستراتيجية الكبيرة التي جنتها الجمهورية الاسلامية من الغزو العسكري الأمريكي وتدمير العراق.

في مقابل العمق الاستراتيجي والديمغرافي فإن المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية ستستفيدان بطبيعة الحال من النواحي الاقتصادية الاستثمارية من حيث الحصول ؟ على سبيل المثال ؟ على النفط بأسعار تفاضلية وتنمية المبادلات التجارية وسهولة الوصول إلى الاسواق الخليجية إضافة إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الخليجية في ظل الأوضاع المضطربة التي تعيشها «بلدان الربيع العربي» والتي كانت ولاتزال تمثل قبلة للاستثمارات العربية.

لقد نجحت المملكة المغربية في التكيف مع أحداث ما يسمى «الربيع العربي» وأجرت إصلاحات دستورية هادئة ونظمت انتخابات جاءت بالاسلاميين إلى رئاسة الحكومة في ظل توافق سياسي وهو ما مكن سلطات الرباط من التركيز على تطوير علاقات الشراكة التي تربطها بدول مجلس التعاون الخليجي والتي تتمتع بقدرات استثمارية كبيرة وفائض كبير في رؤوس الأموال. لذلك فقد وقعت المملكة المغربية في شهر ديسمبر ٢٠١١ اتفاقية للشراكة الاستراتيجية وهي تنص على وجه الخصوص على تمويل حزمة من مشاريع التنمية الاقتصادية والاستثمارية بقيمة خمسة مليارات دولار تمتد على خمس سنوات.

في هذا الإطار بالذات قام العاهل المغربي الملك محمد السادس في الفترة ما بين ١٥ و٢٤ أكتوبر ٢٠١٢ بجولة واسعة شملت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر حيث تولى عرض حزمة من المشاريع ذات الأولوية في إطار اتفاقية الشراكة الاستراتيجية المبرمة بين البلدين وهي مشاريع تركز على الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية وتنمية القطاع الزراعي في إطار برنامج «المغرب الأخضر» إضافة إلى قطاعات النقل والموانئ والطرقات والصحة والتعليم والسكن.

لقد عرض المغرب على دول مجلس التعاون الخليجي أيضا عدة مشاريع استثمارية في قطاعات جذابة وواعدة ذات القيمة المضافة والتي اكتسب فيها كفاءة لا يستهان بها مثل التكنولوجيات الجديدة والطاقة البديلة المتجددة (الطاقة الشمسية طاقة الرياح والطاقة المائية) إضافة إلى الصناعات الغذائية والكيمياوية وصناعة الطيران وصناعة الأدوية والسياحة (مشروع آزور) والمشروع الصناعي الجديد.

لقد استفاد المغرب من تداعيات الربيع العربي على كل من مصر وتونس التي هاجرها الكثير من رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية المباشرة بسبب انعدام الاستقرار السياسي وقلة الوضوح الاقتصادي إضافة إلى الانخرام الأمني وقد استطاع المغرب أن يستقطب الكثير من المشاريع الصناعية الأوروبية مثل مصنع سيارات رينو الفرنسية في منطقة طنجة ومجموعة دانون للانتاج الغذائي وغيرها. لذلك فإن الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي تعتبر مفيدة للطرفين مع أفضلية على مستوى القدرات الاستثمارية بطبيعة الحال لدول مجلس التعاون الخليجية الستة التي تمتلك أكثر من ثلث الصناديق الاستثمارية السيادية على مستوى العالم الأمر الذي يجعلها بدورها تبحث باستمرار عن مناطق مستقرة وآمنة لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية. هنا ما يفسر اهتمامها الكبير بالمغرب الذي يتوفر فيه الاستقرار السياسي الاقتصادي مع توفر الموارد البشرية والمناخ الملائم للأعمال والمشاريع الاستثمارية.

لقد تسببت «الثورات العربية» في تقويض التوازنات الجغرا-استراتيجية الاقليمية بشكل واضح وملموس. لا شك أن تعزيز عرى التعاون والتشاور بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة والمغربية والمملكة الأردنية الهاشمية وتعزيز التقارب على جميع المستويات مع تركيا ؟ القوة الاقليمية الصاعدة بقوة ؟ والسقوط «الوشيك» لنظام بشار الأسد الحليف لإيران كلها تصب في مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتمتع بقوة اقتصادية تجعله يلعب دورا مهما كلاعب رئيسي في الاستقرار المالي والاقتصادي الاقليمي والعالمي.

في الحقيقة فإن التحركات التي تقوم بها دول مجلس التعاون الخليجي تعكس مدى إدراكها للتحديات الاقليمية الناجمة عن التحولات الجارية في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط بقدر ما تعكس إدراكا واضحا بضرورة العمل على الاستعداد للمستقبل بتحدياته ورهاناته الكثيرة.

لقد ركز هذا الكتاب على إبراز هذه النقطة وتطرق ؟ على غرار الكثير من البحوث والدراسات الأخرى ؟ على تحليل أبعاد الدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للانتقال بمجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة متقدمة تكرس الوحدة فيما أصبح يسمى ؟ الاتحاد الخليجي كضرورة استراتيجية وامنية واقتصادية باتت تحتمها الأوضاع والتحولات الاقليمية والدولية.

في الحقيقة، يظل مشروع الاتحاد الخليجي ؟ على أهميته الاستراتيجية والاقتصادية الهامة - لايزال يصطدم ببعض التحديات الناجمة أساسا عن تحفظات بعض الدول الأعضاء التي تبدي حرصا كبيرا على الاحتفاظ بسيادتها المالية وسياساتها الداخلية والخارجية التي تعتبر في نظرها جزءا لا يتجزأ من سيادتها الوطنية.

يعتبر مشروع العملة النقدية الخليجية الموحدة من أهم المشاريع التي أطلقها مجلس التعاون الخليجي على مدى مسيرته الطويلة التي تمتد على مدى إحدى وثلاثين سنة. طرحت الدول الأعضاء خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المشاريع الأخرى غير أن بعضها لم ير النور على أرض الواقع من دون التخلي عنها في حقيقة الواقع.

في ظل التحولات وحالة الغموض الكبيرة التي يشهدها العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط عادت مسألة الاندماج السياسي بين الدول الأعضاء لتطرح نفسها من خلال مشروع الاتحاد الفيدرالي الخليجي. يتساءل المؤلف في هذا الكتاب: ما هي الأسباب التي تجعل الدول الأعضاء تفكر في إنشاء الكونفيدرالية الخليجية؟

من الواضح أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تعي جيدا حجم التحديات والأخطار التي تهدد أمنها واستقرارها ومكاسبها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية بقدر إدراكها بأن العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة قد دخلا مرحلة من الغموض الذي قد ينطوي على تحديات ورهانات كبيرة وخطيرة.

يعتبر دعاة الوحدة - الذين يؤيدون الدعوة التي اطلقها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاندماج ؟ أن مشروع الاتحاد الخليجي بات يمثل ضرورة سياسية واستراتيجية ملحة من شأنها أن تكسب الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ثقلا كبيرا على الساحة الدولية وتعزز من قدرتها على الدفاع عن أمنها وحماية مصالحها الحيوية وثرواتها النفطية بالدرجة الأولى.

ألف ماتيو لوجرنسي كتابا مهما بعنوان «مجلس التعاون الخليجي والعلاقات الدولية» وقد كتب يقول على وجه الخصوص: «يعتبر مجلس التعاون الخليجي المكون من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة من أقوى المنظمات الاقليمية وشبه الاقليمية في العالم وأكثرها نجاحا في العالم العربي.. لقد شكل مجلس التعاون الخليجي الاطار الهام والمنتدى المهم الذي يتولى صناعة الاستراتيجيات الأمنية الداخلية في منطقة الخليج التي تعتبر من أكثر المناطق الاسراتيجية والحيوية في العالم.. لا ننسى أيضا الثقل الكبير الذي يتمتع به مجلس التعاون الخليجي في صنع القرارات ورسم السياسات التي تتعلق بالأسواق النفطية العالمية».

سعى المؤلف إلى تحليل التحديات الراهنة التي باتت تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل بلورة سياسة امنية واستراتيجية مشتركة من أجل التصدي لهذه الرهانات والتحديات كما أنه ينزل مجلس التعاون الخليجي في سياقه التاريخي منذ تأسيسه سنة ١٩٨١ مع إبراز المراحل التي مر بها عبر تطوره حتى أصبح يعد اليوم من أهم الائتلافات الاقليمية على صعيد العالم العربي والشرق الأوسط ؟ وخاصة على صعيد ثقله الاقتصادي والمالي الكبير.

تدرك دول مجلس التعاون الخليجي الغنية أن تحديات كبيرة تستهدفها من داخل العالم العربي نفسه. فقد ألحقت الانتفاضات التي شهدتها سنة ٢٠١١ وتواصلت تداعياتها الوخيمة سنة ٢٠١٢ الضرر بالعديد من اقتصاديات المنطقة وخاصة فيما يتعلق بمصر واليمن فيما تراجعت عائدات القطاع السياحي في تونس. أما سوريا فهي تظل تتخبط في حرب أهلية لا يعرف النهاية التي ستؤول إليها وسط التجاذبات الاقليمية والدولية التي تتصارع على الساحة السورية. تشهد سوريا بعض الاضطرابات على خلفية تداعيات «الربيع العربي» غير أن الوضع السياسي حافظ على استقراره لكن البلاد تظل في حاجة كبيرة للمساعدات الاقتصادية ولا أدل من موجة الاحتجاجات التي اجتاحت البلاد على خلفية زيادة أسعار الوقود.

يعتبر الفقر والازدياد السكاني من أكبر التحديات التي تواجه أغلب الدول العربية علما بأن معدل الفقر وفق مؤشرات منظمة الأمم المتحدة في حدود أقل من دولارين اثنين في اليوم الواحد. أما معدل الدخل الفردي في دول مجلس التعاون الخليجي فهو في حدود ٢٣,٣١٧ ألف دولار، أي قرابة ٦٤ دولارا في اليوم الواحد ؟ فيما يصل إجمالي الناتج الخام لدول مجلس التعاون الخليجي فهو يفوق ألف مليار دولار.

يعتبر المحللون أن هذا التباين الكبير ما بين الأغنياء والفقراء في العالم العربي يشكل خطرا كبيرا. فإذا ما تفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في دول ما بعد «الربيع العربي» فإن ذلك قد يرخي بتداعياته على المنطقة الخليجية نفسها.

لقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تستشعر خطرا آخر وهو يتمثل في انحسار دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة منذ فترة ما بعد الغزو العسكري للعراق سنة ٢٠٠٣ ؟ علما بأن ذلك يعود إلى التطورات السياسية في داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها إضافة إلى ظهور قوى إقليمية ناشئة تبحث لها عن دور في المنطقة. لقد تحدث المحللون أيضا عن علامات «إرهاق» بدأت تنعكس على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التعاطي مع الصراعات التي تهز منطقة الشرق الأوسط وهو ما يفسر تردد الإدارة الأمريكية في تبني مقاربة عسكرية للتعامل مع الأزمة السورية. لقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ستحول مركز اهتمامها إلى القارة الآسيوية للتصدي للطموحات المتنامية للقوة الصينية .

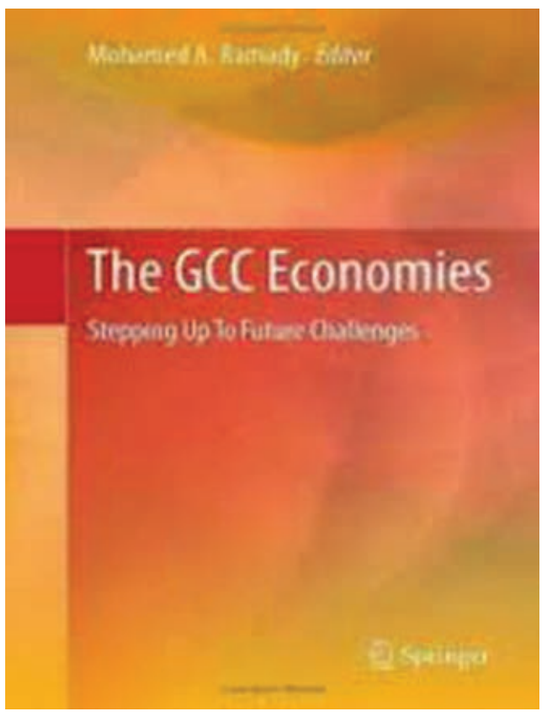

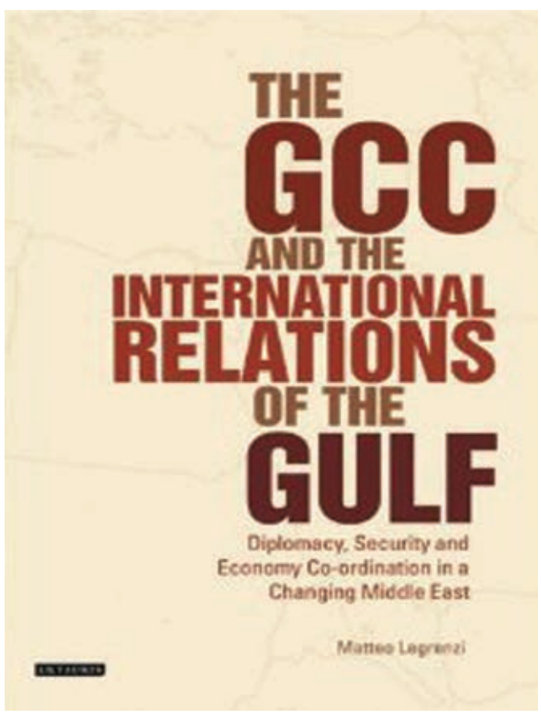

○ غلافا الكتابين.

○ النفط هو المصدر الأساسي للدخل القومي في الاقتصادات الخليجية.